

ضرورة تبني الصيرفة الإسلامية للحد من آثار الأزمة النفطية في الجزائر

The necessity to adopt Islamic banking to reduce the effects of the oil crisis in Algeria

د. بناصر جبارة جامعة يحيى فارس بالمدينة

البريد الإلكتروني: dj.benacer@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/02/26 تاريخ القبول: 2018/10/01 تاريخ النشر: ديسمبر 2018

المستخلص: تتناول هذه الورقة البحثية أهمية الصيرفة الإسلامية في التمويل الاقتصادي والتي أصبحت تحقق نمواً هو الأكبر ضمن التمويل الدولي، ليس في الدول الإسلامية فقط بل حتى في الدول غير الإسلامية، بينما بقيت الجزائر متخلفة عن الركب في مجال اعتماد الصيرفة الإسلامية رغم حاجتها إليها للتخفيف من تداعيات الضائقتها المالية الناتجة عن تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث خلصت الدراسة إلى ضرورة الإسراع لفتح المجال أما الصيرفة الإسلامية للخروج التدريجي من التبعية للريع النفطي في تمويل الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التمويل، التمويل الإسلامي، الأزمة النفطية، الصيرفة الإسلامية.

Abstract

This study includes the importance of the Islamic banking in the economic finance which achieves a great improvement not only in the Islamic countries but also as a part of non Islamic countries. Despite the need of solving the problem of oil crisis, Algeria is still suffering in this domain. The study concluded the necessity to establish the Islamic banking field in order to avoid the oil dependency in the Algerian economy finance.

Keywords: finance, Islamic finance, oil crisis, Islamic banking.

I- مقدمة: لقد تزايد الاهتمام بالصيرفة الإسلامية على الصعيد العالمي في العقد الأول من الألفية الثالثة، خاصة بعد أزمة الرهن العقاري سنة 2008 والتي أثبتت من خلالها المصارف الإسلامية كفاءتها وقدرتها على الصمود أمام الأزمات المالية، لاعتمادها على صيغ تمويلية متعددة مبنية على القواعد الشرعية واستثمارها في قطاعات الاقتصاد الحقيقي.

لقد عرفت الجزائر الصيرفة الإسلامية في بداية تسعينيات القرن الماضي في إطار الإصلاحات المالية والنقدية التي قامت بها آنذاك، إلا أنها لاقت جموداً نتيجة الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل المشاريع والتنمية والتي عرفت ارتفاعاً مستمراً بفضل الارتفاع المستمر لأسعار البترول للفترة (2001-2013)، ليتراجع في النصف الثاني من سنة 2014 ويستمر في الانخفاض في السنين الموالتين، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى إتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام وتوقيف المشاريع العمومية التي لم تدخل حيز التنفيذ، ما أدى إلى تعالي الأصوات بضرورة البحث عن بديل تمويلي يتيح للجزائر الخروج من أزمتها المالية

ومن بين أهم البدائل المقترحة التوجه نحو الصيرفة الإسلامية خاصة في ظل عجز الحلول المتبعة، لاسيما فتح الاكتتاب في القرض السندي وكذا إجراءات التخفيض الضريبي على إيداع الأموال في البنوك التجارية.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما أهمية تبني الصيرفة الإسلامية في ظل الأزمة النفطية؟ وما هي تحدياتها في الجزائر؟
وللإجابة على الإشكالية قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على القدرة التمويلية للاقتصاد الجزائري؛

- واقع الصيرفة الإسلامية على الصعيد العالمي؛

- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسبل تفعيلها.

II- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على القدرة التمويلية للاقتصاد الجزائري: شكلت الموارد الطبيعية الضخمة التي تملكها الجزائر عنصرا مهما في تمويل الاقتصاد الجزائري ودعمه، خاصة الثروة النفطية التي أصبحت المحدد الرئيسي لملامح الاقتصاد الجزائري، وتتجلى هذه التبعية أكثر عقب الصدمات النفطية، لاسيما أزمة 1986، وأزمة أواخر سنة 2014 وما نتج عنها من آثار اقتصادية.

II- 1: تطور أسعار النفط الجزائري للفترة (2005-2016): يعتبر قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية، وذلك لأهمية الجباية النفطية ضمن الموازنة العامة للدولة والتي تتحدد حصيلتها وفقا لأسعار النفط والكميات المنتجة منه والجدول التالي يعرض لنا تطور أسعار النفط الجزائري للفترة 2005-2016.

الجدول رقم(1): تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000- 2016.

سنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر البرميل \$	54.64	66.66	74.66	98.96	62.35	80.35
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر البرميل \$	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	44.28

Source : - OPEC. Annual Statistical Bulletin. 52nd édition.

disponible sur site :

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2017_13062017.pdf , consulte le :10/01/2018.

لقد شهدت أسعار النفط تقلبات حادة خلال فترة الدراسة، إذ سجلت أقصى قيمة لها سنة 2011 بسعر 112.92 مسجلة ارتفاعا بأكثر من مرتين عن سنة 2005، حيث أخذت الأسعار 2008-2005 منحاً تصاعدياً من 54.64 إلى 98.96، مسجلة ارتفاعاً محسوساً نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب العالمي، بالإضافة إلى تخفيض أوبك للإنتاج في بداية عام 2007 في وقت استمر فيه الطلب العالمي على النفط في النمو وانخفاض نمو إنتاج دول خارج أوبك، واستمرار انخفاض الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الأخرى،

وانخفاض صادرات بعض دول الخليج خلال أشهر الصيف بسبب زيادة الطلب على الكهرباء، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك المحلي من النفط على حساب الصادرات، وتحويل كميات من الغاز الذي يستخدم في حقن حقول النفط إلى محطات الكهرباء مما خفف من الضغط في بعض الآبار وخفض الإنتاج¹، لتنتهز الأسعار سنة 2009 إلى 62.35 تحت تأثير أزمة الرهن العقاري وتراجع النمو الاقتصادي العالمي، ليعاود الارتفاع سنة 2010 إلى سعر 80.35 ويبلغ أقصاه سنة 2011 بسعر 112.92، لتشهد الفترة 2012-2014 انخفاضا طفيفا في الأسعار إذ قدرت ب 111.49، 109.38، 99.68 على التوالي والذي يرجع إلى ارتفاع العرض الناتج عن زيادة الإنتاج، لتنتهز الأسعار في السنتين الأخيرتين لفترة الدراسة لتبلغ 52.79 سنة 2015 و36.70 سنة 2016 ما يمثل أدنى مستوى لفترة الدراسة، والذي يرجع إلى النمو المفتعل للصين التي عملت على رفع معدلات النمو في الناتج المحلي من خلال النمو بالتضخم بزيادة مستويات الإنفاق في الاقتصاد من أجل رفع قيمة الأصول المالية، وكذا سماح الكونغرس الأمريكي للشركات الأمريكية بتصدير النفط، ما أضاف على السوق معروضا جديدا، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج في العراق وعودة إيران إلى التصدير بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "1+5".²

II- 2: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري: لا يزال قطاع المحروقات بعد أكثر من أربعة عقود القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

II- 2-1: أهمية النفط ضمن الصادرات الجزائرية: يشكل النفط أهم صادرات الجزائر التي تعتمد عليها اعتمادا كبيرا في تجارتها الخارجية، والجدول التالي يبين لنا أهمية النفط ضمن الصادرات الجزائرية.

الجدول رقم (2): مكانة الصادرات النفطية ضمن الصادرات الجزائرية (2012-2016)

القيمة/السنة	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الصادرات (مليار \$)	72.620	65.823	61.172	35.138	29.698

¹ أنس بن فيصل الحجي، أسعار النفط في عام 2008: أسئلة وأجوبة، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات واشتغال، 2008، متاح على الرابط: [http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/979.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/979.htm)، تاريخ الاطلاع: 2018/01/03.

² أنظر - مناف قومان، أسباب هبوط أسعار النفط إلى 30 دولارًا للبرميل، مقالات، 2016، متاح على الرابط: <https://www.noonpost.org/>، تاريخ الاطلاع: 2018/02/04.

- يوهانس بيك، ياسر أبو معيق، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، أكاديمية (DW)، 2016/02/25، متاح على الرابط: <http://www.dw.com>، تاريخ الاطلاع: 2018/01/03.

8.876	10.037	18.343	24.326	27.750	صادرات النفط الخام (مليار \$)
9.774	11.714	22.285	20.135	20.518	صادرات مشتقات النفط (مليار \$)
18.650	21.751	40.628	44.461	48.269	الصادرات النفطية (مليار \$)
%62.80	%62	%66.41	%67.54	%66.47	نسبة الصادرات النفطية (مليار \$)
45,0	53,1	100,2	109,0	111,0	أسعار النفط الخام (\$)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 38 الصادرة عن بنك الجزائر، ص: 28. جوان 2017.

من الجدول رقم (2) يتبين لنا أن نسبة الصادرات النفطية تفوق 62% خلال فترة الدراسة، مما يدل على هيمنة النفط ومشتقاته على الصادرات الجزائرية رغم تذبذب وتقلب سعره في الأسواق العالمية، حيث تشكل سنة 2013 أعلى نسبة (67.54%) وهي نسبة مرتفعة جدا، ذلك أن هذه النسبة خاصة بالنفط ومشتقاته دون الغاز، حيث سجلت ارتفاعا بمقدار 1% عن سنة 2012 وذلك على الرغم من انخفاض سعر البترول الخام بمقدار دولارين للبرميل، حيث يرجع هذا الارتفاع النسبي لانخفاض قيمة الصادرات الإجمالية من 72.62 مليار دولار سنة 2012 إلى 65.823 مليار دولار سنة 2013، لتتخف النسبة إلى 66.41% سنة 2014 بقيمة 40.628 مليار دولار محققة انخفاضا متتاليا مقارنة بالسنتين السابقتين (48.268 مليار دولار و 44.461 مليار دولار على الترتيب) والذي يعزى لتراجع أسعار النفط ب 9 دولارات تقريبا عن السنة التي تسبقها، لتنتهز قيمة الصادرات النفطية لسنتي 2015، 2016 إذ سجلت أقل قيمة لها ب 21.755 مليار دولار ف 18.650 مليار دولار بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي هوت إلى 53,1 دولار سنة 2015 و 45,0 دولار سنة 2016، وهو ما انعكس على قيمة الصادرات الإجمالية والتي تراجعت إلى 35.138 مليار دولار، 29.698 مليار دولار لسنتي 2015-2016 على الترتيب، وهو ما يؤكد لنا إخفاق الجزائر في تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات رغم الاعتمادات المرصودة لهذا الغرض -المليارات من الدولارات-.

II-2-2: مكانة المحروقات ضمن الناتج الداخلي الخام: إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض إلى 16702.1 مليار دينار لسنة 2015م مقارنة مع حوالي 17228.6 مليار دينار سنة 2014م، أي تراجع النمو بمقدار 3% ، ليعاود الارتفاع سنة 2016 إلى قيمة 17406.8 مليار دينار محققة نسبة نمو تقدر ب 4.2%، وذلك رغم الانخفاض المستمر لنسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الوطني الخام تحت تأثير الانخفاض المحسوس لأسعار النفط بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث بلغت هذه النسب 29,8%، 27,0%، 18,8%، 17,4% للسنوات: 2013، 2014، 2015، 2016 على

الترتيب، والجدول التالي يبين مكانة قطاع المحروقات ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام³.

الجدول رقم (3): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

القيمة/السنة	2013	2014	2015	2016
PIB (مليار دينار)	16647.9	17228.6	16702.1	17406.8
المحروقات (مليار دينار)	4968	4657.8	3134.2	3025.6
النسبة	%29,8	%27,0	%18,8	%17,4
أسعار النفط (دولار)	109,0	100,2	53,1	45,0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 38 لبنك الجزائر، ص: 26، مرجع سابق.

II - 3: أهمية النفط في تمويل النفقات العمومية في الجزائر للفترة: يعتبر قطاع المحروقات المصدر الرئيسي في تمويل مشاريع التنمية الوطنية، والجدول التالي يوضح لنا انعكاس تطور أسعار النفط الجزائري على النفقات العمومية للفترة 2005-2016.

جدول رقم (4): أهمية النفط الجزائري في تمويل النفقات العمومية للفترة 2005-2016

السنوات	سعر البرميل (\$)	الجباية البترولية (مليار دج)	النفقات العمومية (مليار دج)	نفقات التجهيز (مليار دج)	نفقات التسيير (مليار دج)
2005	54.64	2352.7	2052.0	806.9	1245.1
2006	66.66	2799	2453.0	1015.1	1437.9
2007	74.66	2796.8	3108.6	1434.6	1673.9
2008	98.96	4088.6	4191.1	1973.3	1217.8
2009	62.35	2412.7	4246.3	1946.3	2300.0
2010	80.35	2905	4467.0	1807.9	2659.1
2011	112.92	3979.7	5853.6	1974.4	3879.2
2012	111.49	4184.3	7058.1	2275.5	4782.6
2013	109.38	3678.1	6024.0	1892.5	4131.5
2014	99.68	3388.3	6980.2	2493.9	4486.3
2015	52.79	2373.5	7656.3	3038.7	4619.3
2016	44.28	1929.7	5066.82	1885.15	3181.66

Source : - OPEC. Annual Statistical Bulletin. 52nd édition.

Disponible sur site :

³ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 38 لبنك الجزائر، ص: 26، مرجع سابق.

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2017_13062017.pdf , consulte le: 03/01/2018.

- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, **rétrospective statistique opération du trésor**,(en line) Alger ; disponible sur : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>, consulté le :04/01/2018.

- Banque d'Algérie, **les rapports sur l'évolution économique et monétaire en Algérie 2005-2016**. Disponible sur site : <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>, consulte le: 04/01/2018.

يتبين لنا من الجدول العلاقة الطردية بين الجباية البترولية وأسعار النفط، فكما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت قيمة حصيلة الجباية البترولية وذلك للفترة 2006-2005 لتتخفض الحصيلة سنة 2007 بمقدار 0.08%، على الرغم من ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار 13.8% ، ما يدل أن هناك محددات أخرى لحصيلة الجباية البترولية كالكميات المنتجة وكذا تقلبات قيمة الدينار أمام الدولار⁴ ، لتحقق حصيلة الجباية البترولية ارتفاعا معتبرا سنة 2008 بمقدار 46.19%، والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع المحسوس في سعر النفط الجزائري إذ بلغت نسبة زيادته ب 32.54%، لتتهار الجباية البترولية سنة 2009 والتي بلغت 2412.7 مليار دينار نتيجة لانتهاء أسعار نفط صحاري بلند الجزائري لتسجل الجباية البترولية انتعاشا مضطربا خلال الفترة 2010-2012 على الرغم من انخفاض أسعار النفط لسنة 2012 والذي يرجع لزيادة الضرائب المفروضة من طرف الدولة، لتشهد الفترة 2013-2016 تراجعاً كبيراً في قيمة الجباية البترولية بسبب التراجع في سعر النفط بداية من النصف الثاني من 2014 والذي بينا أسبابه سابقاً.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تزايد كل من نفقات التسيير والتجهيز للفترة 2000-2012 وذلك بفضل ارتفاع الحصيلة الجبائية بارتفاع أسعار النفط، كما نسجل في هذه الفترة ارتفاع نفقات التسيير على نفقات التجهيز إلا سنة 2008 فاقت فيها نفقات التجهيز نفقات التسيير، لتتراجع النفقات العمومية سنة 2013 بقيمة 6024.0 مليار دينار بانخفاض قدره 17.66% لتعاود الارتفاع في الثلاث سنوات الموالية وتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2015 بقيمة 7656.3 مليار دينار رغم الصدمة النفطية في أواخر سنة 2014، التي تجلت آثارها أكثر سنة 2016 بانخفاض النفقات العمومية إلى 5066.82 مليار دينار رغم محاولة الحكومة التعويض من الجباية العادية ورفع سعر بعض المشتقات النفطية والتي تعتبر أقل قيمة منذ سنة 2011، وذلك نتيجة لسياسة التقشف التي طبقتها الحكومة الجزائرية من خلال التقليل من التوظيف في القطاع العام، وكذا تجميد البرامج الاستثمارية التي لم تنطلق.

III- واقع التمويل الإسلامي على الصعيد العالمي: لقد حققت صناعة التمويل الإسلامي في السنوات الأخير نموا مطردا في النظام المالي العالمي وفاقت نسبة نموه نسب نمو المصارف

⁴ Banque d'Algérie, **les rapports sur l'évolution économique et monétaire en Algérie 2007**, ebid, p : 85.

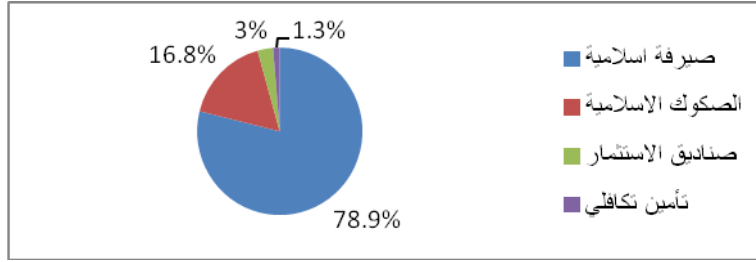
التقليدية، إذ رغم حداتها إلا أنها أثبتت نجاحها وتفوقها بالأسواق المصرفية العالمية خاصة العربية والإسلامية منها، وذلك بعد حدوث الأزمات المالية المتعاقبة والتي شددت الانتباه إلى المصارف الإسلامية وأسباب عدم تعثرها أو انتكاسها.

III- 1: مكانة قطاع صناعة الخدمات المالية الإسلامية عالمياً: يعرف التمويل الإسلامي نمواً هو الأسرع ضمن التمويل العالمي، ذلك أنه يمتلك العديد من المقومات التي تحد من مخاطره وتقوي مناعته اتجاه الهزات والأزمات المالية، ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية تطوراً واسعاً، خاصة في ظل الاهتمام التي يحظى به والبحوث الجارية لتحسين نوعية خدماته وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن وقد زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية بشكل مضطرب ليبلغ سنة 2014 أكثر من 700 مؤسسة تعمل في 60 دولة حول العالم، 250 مؤسسة منها في دول الخليج العربي و100 في الدول العربية الأخرى، ووفقاً لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام 2013-2014، بلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 38 مليون عميل، ومع ذلك لا تزال 80% من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة، ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة تستوعب المزيد من المتعاملين عربياً ودولياً، كما تشكل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حوالي 1% فقط من الأصول المالية العالمية.

لقد شهدت سنتي 2015 و2016 ركوداً في نمو أصول صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية حيث قدرت قيمة إجمالي الصناعة في قطاعاتها الثلاثة الرئيسية (الصيرفة وأسواق رأس المال والتأمين التكافلي) بنحو 1.89 تريليون دولار أمريكي في 2016 حسب التقرير الصادر عن معهد الخدمات المالية الدولية 2016، في حين بلغ 1.87 تريليون دولار 2015، ويرجع هذا التباطؤ بشكل كبير إلى تعديل قيمة الأصول المصرفية الإسلامية العالمية بالدولار الأمريكي على خلفية انخفاض أسعار الصرف في الأسواق المصرفية الإسلامية الرئيسية (مثل إيران وماليزيا وتركيا وإندونيسيا)، وتستمر الصيرفة الإسلامية في الهيمنة على قطاع الخدمات المالية الإسلامية الدولية بنسبة 78.9% من أصول القطاع، حيث انخفضت أصول أكبر 1000 بنك تقليدي عالمي بنسبة 2.6% (بين نهاية عام 2014 ونهاية سنة 2015)، تليها الصكوك الإسلامية بنسبة 16.8%، فالصناديق الإسلامية بنسبة 3%، ليأتي التأمين التكافلي في المرتبة الأخيرة بنسبة 1.3%⁵. والشكل الموالي يبين مكونات قطاع التمويل الإسلامي لسنة 2016.

الشكل رقم (1): مكونات قطاع صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمي لسنة 2016

⁵ Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry, Stability Report 2017, P P :7-8.



من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات السابقة

III- 2- أهمية الصيرفة الإسلامية في التمويل الاقتصادي: تعتبر الصيرفة الإسلامية من أهم مكونات النظام الاقتصادي الإسلامي والتي كانت معروفة حتى قبل الإسلام، الذي نظمها من خلال شرائع محددة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والأحاديث المتواترة وعمل النبي -صلى الله عليه وسلم- والصحابة في تنظيم الصيرفة يدا بيد مثلاً بمثل على القاعدة الفطرية المعتمدة والمعترف بها ونمت هذه الخدمة بشكل كبير جداً، وقد كان من أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويحفظ أموالها ويوفر التمويل اللازم للمستثمرين بعيداً عن شبهة الربا.

III- 1-2- مفهوم المصرف الإسلامي: المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء المجتمع الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي⁶، وبالتالي فهو يتميز بالعديد من الخصائص عن المصارف التقليدية، أهمها ما يلي:

- عدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعتاءً؛
 - تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية؛
 - تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة القائم على مبدأ الغنم بالغرم في المعاملات؛
 - الالتزام بالصفات (التنمية، الاستثمارية، الإيجابية) في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية؛
 - ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وتطبيق القيم والأخلاق في العمل المصرفي؛
 - تعتمد المصارف الإسلامية بشكل رئيسي على تقديم التمويل لعمليات القطاع الحقيقي استناداً إلى عدم مشروعية اعتبار المال كسلعة تباع وتشترى في حد ذاتها وتجلب عائداً دون المشاركة في الجهد والوقت؛
 - تركز المصارف الإسلامية بشكل أكبر على عمليات تمويل أنشطة القطاع الحقيقي، وبالتالي فهي تتأثر بشكل أكبر وأسرع بالتقلبات في النشاط في القطاع العيني وتذبذب أسعار السلع الأولية لا سيما أسعار النفط⁷.
- III- 2-2- أهداف المصارف الإسلامية:** يمكن إجمال أهداف المصارف الإسلامية التي تسعى إلى تحقيقها فيما يلي:
- تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع؛

⁶ ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997، ص54.

⁷ The Islamic Financial Services Board (IFSB), Islamic Financial Services Industry Stability Report2013.

- استقرار قيمة النقود لكي تكون وسيطا للتبادل ومقياسا عادلا للمدفوعات المؤجلة ومستودعا ثابتا للقيمة؛

- جذب المدخرات من أفراد المجتمع واستثمارها بطريقة تؤمن عائدا عادلا لكل الأطراف المعنية حتى يحصل المستثمر على الربح الموافق لدور ماله في العملية الاستثمارية.

كما يمكن تصنيف أهداف المصارف الإسلامية في محورين فالمحور الأول أهداف عامة أو مشتركة تسعى إليها كل المصارف، وهي جمع المدخرات وإحلال الطرق الإسلامية البعيدة عن الربا محل نظام الفوائد، أما المحور الثاني فهو يضم الأهداف الخاصة بكل مصرف، المنبثقة عن طبيعته أو غرضه، كأن تكون طبيعة المصرف على سبيل المثال تنموية أو تعاونية، أو يكون غرضه تشجيع نوعية معينة من الاستثمارات.⁸

III- 2-3: مكانة الصيرفة الإسلامية عالميا: تعرف مؤشرات البنوك الإسلامية نمو متباينا حيث انخفضت قيمة الأصول المصرفية الإسلامية العالمية بنسبة 0.2% في الربع الثاني من 2016، ويرجع هذا الانخفاض إلى تعديل قيمة الأصول المصرفية الإسلامية في إيران من جهة، وإلى انخفاض أسعار الصرف في بعض الأسواق المصرفية الإسلامية الرئيسية كتركيا وماليزيا، حيث يتم تحليل معدلات نمو الأصول بالعملة المحلية لماليزيا وتركيا، والتي تبلغ حصتها مجتمعة في الأصول المصرفية الإسلامية العالمية حوالي 12%، وتظهر الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا نمو بنسبة 9.5% سنويا حتى الربع الثاني من سنة 2016، كما ارتفعت مشاركة موجودات البنوك التركية في القطاع بنسبة 9% في نفس الفترة، فإن أرقام النمو النسبية بالدولار الأمريكي لكلا البلدين هي 1.4% و 0.01% على التوالي.

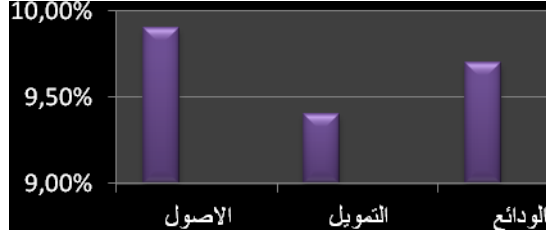
كما شهدت الموجودات المصرفية الإسلامية نمو معتدلا بالدولار الأمريكي بين الربع الرابع 2013 والربع الثاني من عام 2016، حيث بلغ معدل النمو السنوي 9.9% في 14 دولة تمثل مجتمعة حوالي 94% من صناعة الصيرفة الإسلامية العالمية، والتي كانت أكثر انتعاشا خلال الفصلين الأول والثاني من سنة 2016، حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 9.6% و 10.9%، بعد التباطؤ في معدل النمو المسجل سنة 2015 حيث سجل نمو متواضعا قدر ب 5.7% في المتوسط.

لقد أخذ التمويل نمطا مماثلا بتسجيله لمعدل نمو سنوي مركب بلغ 9.4% بين الربع الأخير من سنة 2013 والربع الثاني من سنة 2016، رغم حالة التباطؤ في النمو المسجلة سنة 2015 والتي قدرت بنسبة 6.3%، ليرتفع في الربع الثاني من سنة 2016 ليصل إلى 11.3%، أما الودائع فقد سجلت معدلا أفضل من التمويل ب معدل نمو سنوي مركب قدر ب 9.7%، كما سجلت أحسن معدلات النمو سنة 2015 مقارنة بالموجودات والتمويل بمعدل نمو 6.9%، إلا أنها سجلت انتعاشا أقل وضوحا في الربع الثاني من عام 2016، حيث ارتفعت بنسبة 8.5%، وهي أبطأ من معدل نمو الأصول، والشكل الموالي يوضح لنا تطور متوسط النمو المرجح لأهم مكونات المصرفية الإسلامية (الربع الأخير من سنة 2013 إلى الربع الثاني 2016).⁹

الشكل رقم(2): تطور معدل النمو المرجح لأهم مكونات المصرفية الإسلامية(الربع الأخير من سنة 2013 إلى الربع الثاني 2016).

⁸ أسامة عمر الناجم ديره، أهمية و دور المصارف الإسلامية في جذب الودائع واستثمارها(دراسة تطبيقية)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2009، ص ص: 20-21.

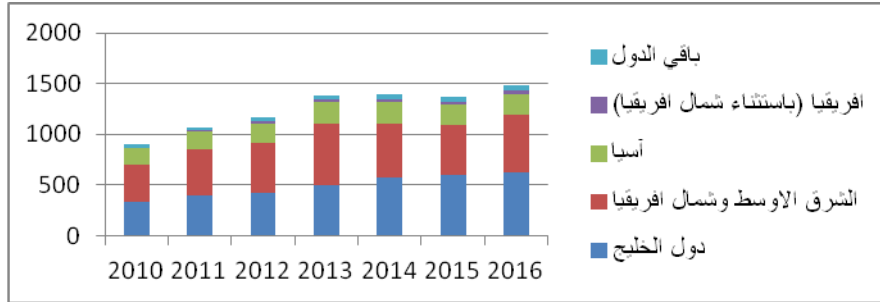
⁹ Islamic Financial Services Industry, Stability Report 2017, Op-Cit, P :08.



من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات السابقة

2-2: الانتشار العالمي للصيرفة الإسلامية: لا تزال أصول الصناعة المصرفية الإسلامية تتركز جغرافياً، حيث توجد 88% من تلك الأصول في البلدان التي يصنف فيها القطاع المالي الإسلامي على أنه نظام تمويلي مهم، كما نجد أن أكبر 10 بنوك مصرفية إسلامية تمثل 91.8% من حجم أصول صناعة الصيرفة الإسلامية العالمية حسب إحصائيات الربع الثاني من سنة 2016، وبالتالي فإن استقرار النظام المالي الإسلامي يعتمد اعتماداً كبيراً على استقلالية ومرونة العمليات المصرفية الإسلامية في هذه البلدان، والشكل التالي يبين توزيع نسبة الأصول المصرفية الإسلامية جغرافياً.

الشكل رقم(3): توزيع نسبة الأصول المصرفية الإسلامية جغرافياً (2010-2016)



Source : Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry, Op-Cit, P :14.

بلغ حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة حول العالم 895 مليار دولار بنهاية العام 2010 (بزيادة 8.9 %) و1,087 مليار دولار بنهاية العام 2011 (بزيادة 21.5 %) و1,166 مليار دولار في العام 2012 (بزيادة 7.3 %) ليصل إلى 1,267 مليار دولار في العام 2013 (محققاً نمواً يبلغ 8.67 %)، وفي النصف الأول من سنة 2015 سجلت 1.496 تريليون دولار أمريكي، في حين سجلت الأصول المصرفية الإسلامية العالمية 1.493 تريليون دولار أمريكي في النصف الأول من سنة 2016.¹⁰

¹⁰ Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry, Op-Cit, P :14.

كما نلاحظ من الشكل تركز الأصول المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- أي في الدول العربية تحديدا- ثم الدول الآسيوية لوجود العديد من الدول الإسلامية في هذه القارة، بينما تتوزع النسبة المتبقية في باقي الدول، بالإضافة إلى ملاحظة النمو المعتدل المسجل في معظم الدول وفق الإحصاءات المصرفية الإسلامية الرئيسية، مع توسيع أصولها، وكذا التمويل والودائع بمعدلات مزدوجة الرقم، ومع ذلك، فإن تحديات الاقتصاد الكلي الحالية والمستقبلية الطويلة الأجل، يمكن أن تحد من التقدم في تطوير القطاع المصرفي الإسلامي، لا سيما في البلدان والقطاعات الاقتصادية التي تتركز فيها أصول الصيرفة الإسلامية، وتتخذ أغلبية الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي تدابير لمعالجة العجز في الميزانية وانخفاض الإيرادات، مما قد يقلل من توقعات النمو للقطاعات المصرفية الإسلامية والتقليدية في المنطقة على حد سواء في عام 2017، في حين أن العديد من البلدان تمهد الطريق لبدء الخدمات المصرفية الإسلامية محليا من خلال تطوير البنية التحتية القانونية والتنظيمية اللازمة، مما قد يحسن فرص نمو الصناعة على المدى الطويل.

IV- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسبل تفعيلها: تمتد تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى أكثر من عقدين، والتي تعد جزء من النظام المصرفي الذي يعيش تحولات وإصلاحات مستمرة في محاولة للتماشى وظروف العصر ومتغيراته، لاسيما في ظل توجه معظم الدول الإسلامية وحتى الغربية إلى اعتماد الصيرفة الإسلامية.

IV- 1- تجربة الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية: يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي معتمد في الجزائر ذو رأس مال مختلط قدره 500 مليون دج بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة المصرفية البحرينية، تم إنشاؤه في 22 ماي سنة 1991، وبدأ نشاطه الفعلي في سبتمبر من نفس السنة، مرخص له القيام بجميع الأعمال المصرفية من تمويلات واستثمارات والموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية في إطار القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، وفي سبتمبر 2008 تم اعتماد مصرف السلام الإسلامي من طرف بنك الجزائر بشراكة إماراتية جزائرية، برأس مال قدره 7.2 مليار دج (100 مليون دولار)، ليتم رفعه سنة 2003 إلى 10 مليار دج، ليكون ثاني مصرف يقترح مجال التمويل الإسلامي في الجزائر مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، كما تم فتح نوافذ في البنوك التقليدية تقدم خدمات مالية إسلامية كبنك الخليج الجزائر الذي وصلت نسبة القروض الممنوحة فيه والموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية إلى 22% سنة 2013¹¹ بالإضافة إلى بنك ترست الجزائر الذي قام بفتح نافذة إسلامية توفر لعملائه التمويل وفق صيغة المرابحة، وفتح حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء.

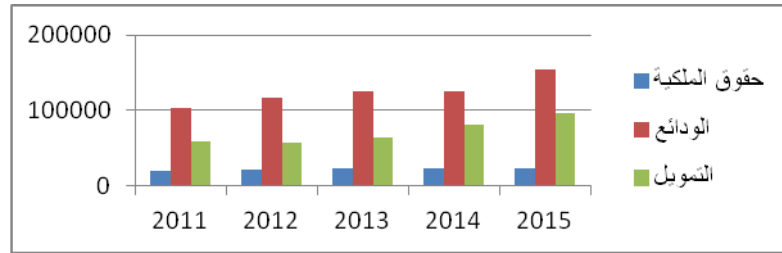
IV- 1- 1: تطور الدور التمويلي لبنك البركة الجزائري: لقد تم تصنيف البنك في المراتب الأولى من بين البنوك الخاصة في سنة 2000، ليوحه سياسته نحو قطاع المهنيين والأفراد سنة 2002، كما قام بإنشاء شركة "دار البركة" العقارية برأس مال قدره 1.55 مليار دج سنة 2003، ليتم رفع رأس ماله إلى 2.5 مليار دج سنة 2006، ثم إلى 10 ملايين دج سنة

¹¹ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، متاح على الرابط: <http://www.arabnak.com>، تاريخ الاطلاع: 2018/01/11.

2009، كما قام البنك بإنشاء معهد البحوث و التدريب في المالية الإسلامية سنة 2015 وشركة "سانك إيمو" للخبرات العقارية برأس مال قدره 15 مليون دج¹².

والشكل التالي يتضمن مقارنة تطور قيمة حقوق الملكية، الودائع والتمويل للفترة 2011-2015.

الشكل رقم (4): تطور أهم المؤشرات لميزانية بنك البركة للفترة 2011-2015 (الوحدة مليون دج)



من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة

نلاحظ من الشكل بصفة عامة التحسن المستمر في كل المؤشرات المالية للبنك، مع ملاحظة أن التغيير الأكبر والمطرود كان على قيمة التمويل حيث ارتفع من 58583 مليون دج لسنة 2011 إلى 96453 مليون دج سنة 2015، أي بمعدل نمو قدره 64.64% على الرغم من الانخفاض الذي سجله سنة 2012 بنسبة -1.18% قابلتها زيادة جيدة سنة 2015 من 80.88 مليار دج إلى أكثر من 96.46 مليار دج أي بنسبة قدرها 19.03% مقارنة بسنة 2014. حيث سجل من خلالها التمويل الاستثماري الموجه للشركات زيادة بنسبة 20.77%. هذه الزيادة كانت بنسبة 27.62% للمؤسسات الكبرى، 16.93% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و 8.20% للتمويل الإيجاري، وهو ما يدل على التزام البنك بالتدخل المستمر في المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل المنتجة للثروة والتي لديها مردودية محتملة على الاقتصاد الوطني وعلى البنك¹³، بينما سجلت الودائع نموا مضطربا ولكن أقل نسبيا من ذلك الذي سجله التمويل، والتي ارتفعت من 103285 مليون دج سنة 2011، إلى 154562 مليون دج سنة 2015، أي حققت نموا بنسبة 50% تقريبا بمعدل 10% سنويا، إذ سجلت سنة 2014 أقل معدلات النمو بنسبة 0.26%، أما بالنسبة لحقوق الملكية فعرفت هي الأخرى ارتفاعا ولكن لم يرقى إلى سابقاتها حيث ارتفعت قيمتها من 20550 مليون دج سنة

¹² موقع بنك البركة الجزائري، متاح على الرابط: <http://albaraka-bank.com/>، تاريخ الاطلاع: 2018/01/22.
¹³ تقرير بنك البركة لسنة 2015، ص: 12، متاح على الرابط: <http://www.albaraka-bank.com/>، تاريخ الاطلاع: 2018/01/12.

2011 الى 23463 مليون دج سنة 2015 أي بمعدل 14.17%، أي بمعدل سنوي 2.83% وهي نسبة متواضعة، مع العلم أنه في 2015 كان هناك تراجع في قيمة حقوق الملكية بنسبة -1.47%.

IV-1-2: تجربة بنك السلام الجزائري: مصرف السلام- الجزائر هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته التي تضبطها هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد، يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، بتقديم خدمات مصرفية في مجال التجارة الخارجية والاستثمار والادخار والخدمات تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة للشعب الجزائري، وسنستعرض تطور أهم المؤشرات المالية للبنك في ما لي:

الجدول (5): تطور أهم المؤشرات المالية لبنك السلام للفترة (2011-2014).
الوحدة(مليون دج)

السنوات	2011	2012	2013	2014
مجموع الودائع	12401	19402	23932	19451
مجموع الأصول	24835	32783	39551	36309
حقوق المساهمين	10044	11350	12617	14000
الأرباح المحققة	898	1120	1267	1383

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك

نلاحظ من الجدول أن كل المؤشرات حققت معدلات نمو مقبولة للفترة (2011-2013) وان كانت بنسب متفاوتة، والتي جاءت وفق الترتيب: مجموع الودائع 93%، مجموع الأصول 52.25%، أما الأرباح المحققة 42%، وحقوق المساهمين 25.6%، حيث واصلت كل من الأرباح المحققة وحقوق المساهمين نموها لسنة 2014 بنسبة 9% و 11% على الترتيب، بينما انخفضت قيمة الودائع ب 19% وهي نسبة غير مقبولة خاصة إذا ما قورنت بالارتفاع الذي سجلته الودائع على المستوى العالمي (9%)، كما حققت والأصول تراجعاً بنسبة ب 9% في حين بلغت قيمتها 9.9% عالمياً¹⁴.

إن النجاح منقطع النظير والتوسع الهائل الذي شهدته البنوك الإسلامية على المستوى العالمي، وكذا النجاح الذي تحققه البنوك الإسلامية المعتمدة في الجزائر رغم البيئة غير الملائمة، يجعل من الجزائر مرشحة لتكون حقلاً خصباً لتوطين الصيرفة الإسلامية خاصة في ظل الأزمة المالية الحالية، ولا يكون ذلك إلا من خلال فتح المجال لدخول مزيد من هذه البنوك إليها وتوفير البيئة الملائمة لعملها.

IV-2- تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسبل تفعيلها: بالإضافة إلى التحديات العامة التي تواجه الصيرفة الإسلامية تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر معوقات خاصة، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- غياب قانون خاص بتنظيم المصارف الإسلامية: ذلك أن الفراغ القانوني في هذا المجال يؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة

¹⁴ Islamic Financial Services Industry, Stability Report 2017, Op-Cit, P :08.

مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية، لذلك ينبغي سن قانون خاص بالمصارف الإسلامية من شأنه توفير الإطار التشريعي لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية، مع ضرورة القيام بدراسة معمقة للاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية الرائدة في الصيرفة الإسلامية؛

- **إشكالية التعامل مع البنك المركزي:** لما كان البنك المركزي هو وكيل الدولة في مراقبة المؤسسات والمصارف المالية فمن الضروري أن تكون له صلة وثيقة مع المصارف الإسلامية، ذلك أن المصرف الإسلامي يحتاج للبنك المركزي لتحصيل الثقة من جهة، والحصول على السيولة المطلوبة عند حاجة المصرف الإسلامي إليها من جهة أخرى، لذا ينبغي أن لا تكون تعاملاته بفائدة ربوية كتمويل لها فيما يكون قرضا حسنا أو وديعة استثمار، بالإضافة إلى ضرورة مراعاة طبيعة وخصوصية المصرف الإسلامي عند وضع التعليمات التطبيقية وممارسة أعمال الرقابة عليها، وبالتالي من الضروري عدم إخضاع المصارف الإسلامية للضوابط الخاصة بالمصارف التجارية في الجزائر، خاصة في ما يتعلق بالاحتياطي الإلزامي، ونسب السيولة، الاكتتاب الإجباري بحد أدنى في السندات العمومية؛

- **غياب سوق النقد بين المصارف الإسلامية:** مما يعيق حصول البنوك الإسلامية على السيولة التي تحتاجها في تمويل أنشطتها، لذا فمن الضروري قيام الجهات الإشرافية والرقابية على النظام المصرفي بتشجيع تأسيس وإنشاء سوق النقد مابين المصارف الإسلامية، نظرا لأهميته النقدية والاقتصادية على الاقتصاد، وأن تعمل المصارف على توفير كافة الآليات والضمانات القوية لقيام السوق النقدي؛

- **عدم كفاية الكفاءات من العاملين بالمصارف الإسلامية:** نقص اليد العاملة ذات الخبرة في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث أن معظم الموظفين في البنوك الإسلامية كانوا موظفين في بنوك تقليدية سابقا، مما يعني أنه لا خبرة لهم في البنوك الإسلامية، إضافة إلى أن معظم البنوك الإسلامية لا تقدم دورات تدريبية كافية للموظفين لتزويدهم بالمعارف اللازمة، لذا يتعين تدريب وتنقيف العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال إنشاء مراكز تعليمية وتدريبية متخصصة في العلوم المصرفية الإسلامية، وإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي في أقسام تابعة للمصارف؛

- **نقص الوعي وثقافة التمويل الإسلامي:** وهو ناتج عن عدم فهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية من قبل المتعاملين معه في المجتمع الجزائري، حيث يطالب المودعون بمعدلات أرباح لا تقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق، لذا يتعين على البنوك الإسلامية تطوير منتجاتها لتوفير البدائل أمام العملاء والعمل على تسويقها والتعريف بها؛

- **تعدد واختلاف الفتاوى في المنتجات المالية الإسلامية:** وهو تحدي لكل المصارف الإسلامية والمتمثل في غياب توحيد المعايير وعدم وجود إجماع بين الفقهاء وأعضاء اللجان الشرعية، حيث يعاني التمويل الإسلامي من عدم توافر التقارب في الرأي بين الفقهاء والمدارس الفقهية بشأن الخدمات المالية الإسلامية، مما يقتضي العمل على وجود مرجعية مشتركة يمكن الرجوع إليها للاستفتاء حول المنتجات المالية المبتكرة؛

خاتمة:

إن الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية من جهة، وكذا التطور الذي تعرفه الصيرفة الإسلامية على الصعيد العالمي ومعدلات النمو المرتفعة التي تحققت من جهة أخرى، يجعل من الصيرفة الإسلامية خيارا

حتميا للسلطة الجزائرية كجزء من الحلول المطروحة على طولتها، ذلك أن الصيرفة الإسلامية أثبتت جدارتها ومناعتها اتجاه الأزمات وعرفت نجاحا مهما في الدول التي اعتمدها، و أن التمويل الإسلامي يعتبر أكثر كفاءة واستقرارا، وأكثر اتصالا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى إمكاناته استعمالها كأداة لإستعاب الكتلة النقدية المقدره بالآلاف المليارات الموجودة خارج الجهاز المصرفي، وعلى الرغم من ترخيص الجزائر لعمل البنوك الإسلامية- لبنك البركة وبنك السلام والنتائج الجيدة التي يحققها، إلا أن بيئة العمل المصرفي لازالت تحتاج إلى الكثير من الإصلاحات خاصة ما تعلق منها بتوفير الإطار القانوني، وتنظيم علاقتها مع البنك المركزي مع مراعاة خصوصيتها والعمل على إيجاد سوق نقدي يسهل عليها الحصول على السيولة، كل ذلك من أجل الاستجابة لتطلعات الشعب الجزائري المسلم الذي يتوق إلى تطبيق شريعته في المجال التمويلي، وفتح المجال أمام المصارف الرائدة لولوج السوق الوطني.

قائمة المراجع:

- 1- OPEC. Annual Statistical Bulletin. 52nd édition.
- 2- أنس بن فيصل الحجى، أسعار النفط في عام 2008: أسئلة وأجوبة، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن، 2008؛
- 3- مناف قومان، أسباب هبوط أسعار النفط إلى 30 دولارًا للبرميل، مقالات، 2016؛
- 4- يوهانس بيك، ياسر أبو معيق، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، أكاديمية (DW)، 2016/02/25؛
- 5- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 38 الصادرة عن بنك الجزائر جوان 2017؛
- 6- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, **rétrospective statistique opération du trésor**,(en line) Alger.
- 7- Banque d'Algérie, **les rapports sur l'évolution économique et monétaire en Algérie 2005-2016**.
- 8-Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry, Stability Report 2017**.
- 9- ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 10 -The Islamic Financial Services Board (IFSB), **Islamic Financial Services Industry Stability Report 2013**.
- 11- أسامة عمر الناجم ديره، أهمية و دور المصارف الإسلامية في جذب الودائع واستثمارها(دراسة تطبيقية)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2009؛
- 12- الصيرفة الإسلامية في الجزائر، متاح على الرابط: <http://www.arabnak.com> /، تاريخ الاطلاع: 2018./01/11
- 13- موقع بنك البركة الجزائري، متاح على الرابط: <http://albaraka-bank.com> /، تاريخ الاطلاع: 2018./01/22

14- تقرير بنك البركة لسنة 2015، متاح على الرابط: <http://www.albaraka-bank.com>، تاريخ الاطلاع: 2018/01/12.